طالما أن واشنطن تمسك بـ ٩٩٪ من الأوراق وأنها وحدها المؤهلة لممارسة الضغط على اسرائيل. لكن تجربة صيف ١٩٨١ انتقصت كثيرا من سلامة هذا الطرح.

ولا حاجة إلى القول ان مثل هذا الدعم الصريح لاسرائيل يحول دون اعتراف الولايات المتحدة بالفلسطينيين وبممثلهم الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية، على أنهم العنصر المركزي في معادلة السلام في الشرق الأوسط. وأنه لمن المغالاة المفرطة توقع أن تبدل واشنطن سياستها إلى هذا الحد في هذه المرحلة. وإن كان مما يستحق الذكر أن كلا من الرئيس السابق كارتر والمستشار السابق للأمن القومي بريجنسكي كانا قد توصلا ضمناً الى هذه القناعة التي عبّرا عنها علانية بعد مغادرة الحكم.

ويأتي التهديد الخطير للسلام وللاستقرار الاقتصادي، على الأمد البعيد، من التلازم الطبيعي بين هذه السياسات التي هي، في مجملها، مضرة بالأمن القومي للدول العربية، ومناهضة لمطامح الجمهور العربي.

في مثل هذا المناخ السياسي، تحركت السياسة الخارجية العربية في ظل قيود ثقيلة، في سبيل شق مسار بديل للعمل في المنطقة، مسار سياسي يحفظ سلامة الدول العربية وسيادتها، ويحقق السلام في المنطقة في الوقت نفسه. وهذه لعمري مهمة شاقة وعسيرة، إذا اخذنا في الحسبان القوى المتصارعة الناشطة بفعالية في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر.

وبادىء ذي بدء، لامفر من التساؤل عما إذا كانت هناك اصلا سياسة خارجية عربية موحّدة موجودة في الحقيقة والواقع، وعما إذا كان هذا الأمر صحيحا في ظل ما نشاهده من نزاعات داخلية وخلافات ايديولوجية تسود الوضع العربي. بل يمكن للمرء أن يتساءل حتى عن جدوى التعامل مع مجتمع عربي يتكوّن من عدة دول، وعما إذا لم يكن من الأنسب النظر إلى كل دولة عربية على انفراد.

وأنه لمحتم ان تنتهج الدول العربية اطرا متباينة لسياساتها الخارجية. فالهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تختلف من دولة إلى اخرى، وهذا مايفسر إلى حد بعيد الخلاف في مواضع التركيز، والأقنية الديبلوماسية، والأولويات السياسية، بين الدول العربية، سواء في علاقاتها بعضها بالبعض الآخر، ام بالمجتمع الدولي. في ظل ظروف اعتيادية، مثل هذه الخلافات، او اوجه التباين، تبدو مألوفة ولا تختلف عن نوعية العلاقات السائدة بين أعضاء المجموعات الدولية الأخرى، كما لاتنفي وجود جامع مشترك بين كل الأعضاء في المجموعة. لكن الاقتتال الأهلي، وحروب الحدود، والنزاع العربي ــ الاسرائيلي، وتهاويل القوى العظمى، كل ذلك أضاف تعقيدات جديدة للأنظمة السياسية في المنطقة.

ومع ذلك كله، وعلى الرغم من كل هذه التعقيدات الشائكة، تبقى الحقيقة الناصعة؛ وهي ان اية محاولة لتسوية، جدّية ودائمة، لأزمة المنطقة لايمكن إنجازها دون توفر إجماع بين القوى العربية الرئيسية. وان المؤتمرات على مستوى القمة، بين قادة الدول